

مرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٧
بالموافقة على اتفاقية انشاء
مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربى

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين .

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الامر الاميرى رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى اتفاقية انشاء مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربى ،

وبناء على عرض وزير الاعلام ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتى :

المادة الاولى

ووفق على اتفاقية انشاء مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربى الموقعة في مدينة أبوظبى بتاريخ

٣ محرم ١٣٩٦هـ الموافق ٤ يناير ١٩٧٦ والمرافقة لهذا القانون .

المادة الثانية

على وزير الاعلام تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ ١٨ صفر ١٣٩٧ هـ

الموافق ٧ فبراير ١٩٧٧ م

**اتفاقية انشاء
مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك
لدول الخليج العربي**

بالنظر لما يربط بين شعوب منطقة الخليج العربي من وحدة حضارية وتاريخية وثقافية وما يجمع بينها من اصول وظروف اجتماعية ومعيشية واحدة .

وإدراكا للدور الهام المنوط بأجهزة الاعلام في خلق المجتمع الجديد الموحد لشعوب هذه المنطقة والتعبير بصدق عن اصالة تاريخها وتراثها وما يربط بينها من وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد مما يقتضى تضافر الجهود لتنسيق التعاون الاعلامي والفني فيما بينها وتنمية العلاقات الثقافية والاعلامية والنهوض بمستوى الفنون بين شعوبها .

فقد اتفقت دول الخليج العربي الموقعة على هذه الاتفاقية فيما بينها على انشاء « مؤسسة للانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي » تتولى انتاج برامج مشتركة اذاعية وتلفزيونية تبرز السمات المميزة لشعوب المنطقة وتتعامل مع مشاكلها البيئية والتعريف بأمجادها وبطولاتها وترابطها بتاريخها وتراثها في مختلف مجالات الآداب والفنون ، وفق الاحكام التالية المنظمة لها :-

اسم المؤسسة ومركزها

وعضويتها واغراضها

المادة الاولى

تنشأ بموجب هذه الاتفاقية مؤسسة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، تسمى « مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي » ويشار اليها فيما يلي بـ « المؤسسة » .

المادة الثانية

يكون مقر المؤسسة الدائم مدينة الكويت . ويكون هذا المقر محلا قانونيا للمؤسسة ومركزا لادارتها واجتماعات مجلس الادارة . ويجوز لمجلس الادارة انشاء فروع أو مكاتب أو توكيلات لها في دول الاعضاء أو غيرها في سبيل تحقيق اغراضها . كما يجوز لمجلس الادارة عقد اجتماعاته في أية عاصمة من عواصم الدول الاعضاء اذا دعت الحاجة الي ذلك .

المادة الثالثة

تضم المؤسسة كل دولة عربية خليجية توقع وتصدق هذه الاتفاقية ، ويجوز لكل دولة عربية خليجية أخرى الانضمام الى المؤسسة اذا طلبت ذلك ووافق مجلس الادارة على هذا الطلب بالاجماع .

المادة الرابعة

تحدد اغراض المؤسسة بانتاج برامج اذاعية وتلفزيونية لعرضها بالمحطات الاذاعية والتلفزيونية للاعضاء وكذلك الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة ويراعى في موضوعات هذه البرامج تحقيق الاهداف التالية :-

أ - احياء التاريخ العربى والاسلامى وابرار المثل العليا لدين الاسلام الحنيف ، والتعريف بأمجاد الاسلام وسير ابطاله وقادته .

ب - احياء التراث الخليجى وخاصة الفنون الشعبية والعمل على تسجيلها وثائقيا لتكون مرجعا تاريخيا ومصدرا للنهوض بمستوى الفنون والآداب الخليجية فى مختلف المجالات .

ج - التعريف بكل مناطق الخليج من كل زواياها وجوانبها جغرافيا وسكانيا وسياحيا .

د - الارتفاع بمستوى الانتاج الفنى للبرامج الاذاعية والتلفزيونية والقاء الاضواء على ما يصدر من اهل الخليج من انتاج ادبى وفنى وعلمى .

هـ - كشف البراعم الناشئة فى مختلف مجالات الفنون والآداب والعلوم والعمل على تدريبها واظهار مواهبها وتشجيعها بمختلف الوسائل الاعلامية .

و - اناحة الفرصة للعاملين فى المحطات التلفزيونية والاذاعية فى الدول الاعضاء لرفع كفاءتهم الفنية والمهنية واكتساب خبرات مختلفة ، نتيجة للاحتكاك المستمر بين العناصر المشاركة فى اعمال هذا الانتاج .

المادة الخامسة

تتولى المؤسسة انتاج هذه البرامج لدى استديوهات الدول الاعضاء والدول العربية أو الاجنبية الاخرى وذلك فى ضوء الامكانيات المتاحة ومتطلبات الانتاج وبالاتفاق المباشر مع هذه الاستديوهات .

المادة السادسة

تباع البرامج المنتجة لاعضاء المؤسسة بسعر التكلفة مضافة اليه نسبة مئوية بسيطة لتغطية المصروفات وتوفير عائد مناسب يستخدم فى تطوير وتنمية نشاط المؤسسة وحجم انتاجها والنهوض بمستوى الاداء .

ويباع انتاج المؤسسة الاذاعى والتلفزيونى لمحطات الدول غير الاعضاء بسعر مناسب يحقق ربحا معقولا يشجع الدول الاخرى على شرائها .

ويجوز بيع هذه البرامج للدول غير الاعضاء بذات السعر المقرر للاعضاء واهدائها لاستجابة لظروف أو مناسبات أو مقتضيات سياسية أو عربية أو وطنية .

المادة السابعة

للمؤسسة فى سبيل تحقيق اغراضها القيام بجميع الاعمال التى تستلزمها طبيعة عملها ومنها :-

أ - الحصول على أية رخصة أو امتياز أو اتفاق لدى حكومات الاعضاء أو الدول الاخرى مما يؤدى الى تحقيق اغراضها على أفضل وجه .

ب - التعاقد واجراء جميع التصرفات والاعمال التى من شأنها تحقيق الغرض الذى انشئت من أجله .

ج - الاشتراك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها والتي قد تعاونها على تحقيق اغراضها فى الدول الاعضاء أو غيرها .

د - أية امور أخرى يقرها مجلس الادارة في حدود اغراض المؤسسة .

مجلس الإدارة

المادة الثامنة

- يكون للمؤسسة مجلس ادارة يؤلف من ممثل واحد لكل دولة من الدول الاعضاء . ويجوز أن يرافق كلا منهم الى اجتماعات مجلس الادارة عدد من المساعدين .
- ويكون لكل عضو صوت واحد في مجلس الادارة .
- ويكون المدير العام للمؤسسة مقررا للمجلس .

المادة التاسعة

- مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا في المؤسسة وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت المؤسسة من أجله وعلى الاخص :-
- ١ - وضع تعديل الانظمة والقرارات واللوائح الداخلية والمالية والادارية والوظيفية للمؤسسة ونظام حساباتها التي تكفل انتظام العمل واحكام الرقابة على اعمالها .
 - ٢ - وضع الخطط التنفيذية التي تكفل تطوير الانتاج واحكام الرقابة على جودته وحسن استخدام الموارد والامكانيات المتاحة استخداما اقتصاديا سليما ، وكل ما من شأنه تطوير رفع مستوى كفاءة الانتاج البرامجي .
 - ٣ - اقرار مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة والمصادقة على الحساب الختامي .
 - ٤ - تحديد البنوك التي تودع فيها اموال المؤسسة .
 - ٥ - تعيين مراقب للحسابات واعتماد تقريره السنوى وتحديد مكافاته .
 - ٦ - اعتماد برامج الانتاج واهدافه ووضع معدلات للاداء على مدار السنة مع متابعة تنفيذ الانتاج في الدورات المقررة .
 - ٧ - اعتماد برامج التسويق والتصدير والتبادل .
 - ٨ - تعيين وعزل مدير عام المؤسسة وشاغلي الوظائف الرئيسية بها .
 - ٩ - النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمؤسسة ، واعتماد هذه التقارير .
 - ١٠ - النظر في كل ما يرى المدير العام عرضه من مسائل تتعلق بافراض المؤسسة .

المادة العاشرة

- لمجلس الادارة أن يفوض رئيس المجلس او احد اعضاءه او مدير عام المؤسسة او احد شاغلي الوظائف الرئيسية بها (ممن يعينون بقرار من المجلس) في بعض اختصاصات المجلس او في القيام بمهمة محددة .
- ولا يجوز لمن فوضه المجلس في اختصاص او عمل معين أن يفوض غيره فيه .

المادة الحادية عشرة

يجتمع مجلس الإدارة ، بدعوة من المدير العام ، مرتين على الأقل في السنة ويحدد المجلس مقديما مواعيد هذه الاجتماعات كما يعقد المجلس في غير هذه المواعيد اجتماعات طارئة اذا ما طلب ذلك ثلث الاعضاء على الاقل . وعلى المدير العام - في هذه الحالة - أن يوجه الدعوة لعقد هذا الاجتماع الطارىء مشفوعة بأسباب طلب الاجتماع .

المادة الثانية عشرة

تسند رئاسة المجلس الى ممثلى الاعضاء حسب الترتيب الابدجى لدولهم . وتكون الرئاسة لمدة سنة مالية واحدة . ويباشر الرئيس مهام رئاسة المجلس الى أن تسند الى خلفه .

المادة الثالثة عشرة

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره أغلبية الاعضاء وتصدر القرارات بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس ، وتكون قرارات المجلس ملزمة لكافة الاعضاء ، على أن قرارات المجلس الخاصة بانتاج برامج معينة تكون ملزمة فقط للاعضاء الذين يوافقون على هذه القرارات . وفي حالة تغيب رئيس المجلس يرأس الجلسة ممثل العضو الذى سيخلفه في الرئاسة طبقا لاحكام المادة الثانية عشرة .

المادة الرابعة عشرة

يجوز لمجلس الإدارة في حالة الضرورة القسوى ان يصدر قرارا بالتميرير ويشترط في هذه الحالة موافقة جميع الاعضاء على هذا القرار ويعرض في أول جلسة تالية لاثباته في محضر الجلسة .

الجهـاز التنفيذى

المادة الخامسة عشرة

أ - يتولى إدارة المؤسسة مدير عام يعاونه عدد من شبائلى الوظائف الرئيسية ويشترط أن يكونوا من رعايا الدول الاعضاء وان تتوافر فيهم الخبرة الكافية في شئون اختصاصهم .
ب - يعين المدير العام وشاغلو الوظائف الرئيسية بقرار من مجلس الإدارة ويكون المدير العام مسئولاً أمام مجلس الإدارة ويكون شاغلو الوظائف الرئيسية مسئولين أمام المدير العام .

المادة السادسة عشرة

يمثل المدير العام المؤسسة في علاقاتها بالغير ، وامام القضاء ويتولى تصريف شئونها المالية والادارية ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، ويقوم باعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى .

المادة السابعة عشرة

تكون للمؤسسة لائحة داخلية تصدر بقرار من مجلس الإدارة تتضمن بصفة خاصة ما يلى :-
أ - اختصاصات رئيس مجلس إدارة المؤسسة .
ب - اختصاصات المدير العام وشاغلى الوظائف الرئيسية .

- ج - القواعد التي تتبع في إدارة أعمال المؤسسة ونظامها بما في ذلك القواعد المالية والادارية والمحاسبية .
- د - قواعد تعيين موظفي المؤسسة ومستخدميها وعمالها وترقيتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم والمزايا النقدية أو العينية التي تمنح لهم وتأديبهم وانتهاء خدماتهم .
- هـ - قواعد واجراءات مناقصات المؤسسة ومزايداتاها .

ميزانة المؤسسة

المادة الثامنة عشرة

تتألف موارد المؤسسة من :-

- أ - مساهمات الاعضاء في ميزانية المؤسسة وتحدد بالنسبة التي تساهم بها في ميزانية جامعة الدول العربية .
- ب - ايرادات المؤسسة الناتجة عن بيع البرامج المنتجة .
- ج - المعونات والهبات من حكومات الدول الاعضاء لدعم المؤسسة .

المادة التاسعة عشرة

تكون للمؤسسة ميزانية تعد على نمط الميزانيات التجارية . وتبدأ السنة المالية للمؤسسة من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام ، على ان تبدأ السنة المالية الاولى من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية حتى آخر ديسمبر من السنة التالية .

المادة العشرون

يعرض على مجلس الادارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل مشروع الميزانية لاقاراره كما يعرض عليه الحساب الختامي عن السنة المنقضية خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية لاعتماده . ويقوم مجلس الادارة بتحديد استخدام ايرادات المؤسسة عن هذه السنة المالية أو تغطية العجز في حالة حدوثه .

المادة الحادية والعشرون

تعفى المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية بكافة أنواعها المقررة في الدول الاعضاء .

أحكام عامة

المادة الثانية والعشرون

الاعضاء متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز اسقاط عضوية اى منهم الا اذا قصر في الوفاء بالتزاماته المقررة في هذه الاتفاقية ، ويكون ذلك بأغلبية ثلثى الاعضاء المنضمين للمؤسسة .

المادة الثالثة والعشرون

على العضو الذي يرغب في الانسحاب من المؤسسة اخطار مجلس الادارة بذلك قبل انتهاء السنة المالية بستة اشهر على الاقل .

ولا يدخل انسحابه بالالتزامات المترتبة عليه قبل نفاذ هذا الانسحاب .

المادة الرابعة والعشرون

تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لاجل غير محدد ولا يجوز حل المؤسسة الا بقرار من مجلس الادارة يصدر باجماع الاعضاء

المادة الخامسة والعشرون

- أ - يتم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل الاطراف الموقعين عليها طبقا لنظمهم الدستورية وتودع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية دولة الكويت في اسرع وقت ممكن من تاريخ التوقيع .
- ب - يسرى مفعول هذه الاتفاقية من اليوم الاول من الشهر الذي يلي تاريخ ايداع وثائق التصديق أو الانضمام من قبل ثلاث دول ، على انه اذا استكمل الايداع في النصف الثاني من الشهر ، فان مفعول هذه الاتفاقية يسرى اعتبارا من غرة الشهر الثاني التالي .
- ج - تودع النسخة الاصلية من هذه الاتفاقية لدى وزارة خارجية دولة الكويت التي تسلم نسخة أو صورة طبق الاصل منها لكل دولة تصدق أو تنضم اليها .
- كما تقوم بابلاغ ما يرد اليها كدولة ايداع للدول المعنية وغيرها .
- حررت هذه الاتفاقية في مدينة ابوظبي بتاريخ ٣ محرم ١٣٩٦ هجرية الموافق ٤ يناير ١٩٧٦ .
- فيما بين :-

حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وعنها

سعيد الغيث

وزير الدولة لشئون الاعلام

حكومة دولة البحرين وعنها

طارق عبدالرحمن المؤيد

وزير الاعلام

حكومة المملكة العربية السعودية وعنها

محمد عبده يماني

وزير الاعلام

حكومة الجمهورية العراقية وعنها

طارق عزيز

وزير الاعلام

حكومة دولة قطر وعنها

عيسى الكواري

وزير الاعلام

حكومة دولة الكويت وعنها

سعدون الجاسم

وكيل وزارة الاعلام